الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

UN Library
NOV 19 1990

اللجنة الاولى
الجلسة ٩
المعقودة يوم الخميس
١٨ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

محضر حرفي للجلسة التاسعة

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.9
14 November 1990

ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها الى : Chief of the Official Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United Nations Plaza .
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

90-63056 ٢١٣٧ض(٩٠)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

البنود من ٤٥ إلى ٦٦ و ١٥٥ من جدول الاعمال (تابع)

المناقشة العامة بشأن جميع بنود جدول الاعمال المتعلقة بنزع السلاح

السيدة ماسون (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يسعدني جدا أن أحضر الى هنا اليوم للإدلاء ببيان نيابة عن السيد فريد بلد ، الذي ترأس فريق الخبراء الحكوميين المؤهلين لدى إجراء دراستهم المتعلقة بتقرير الامين العام المعنون "دراسة حول دور الامم المتحدة في مجال التحقق (A/45/372) . وقد اعتمد التقرير بتوافق الآراء في الاجتماع الاخير للفريق الذي عقد في نيويورك في تموز/يوليه الماضي . وكان يمكن للسيد فريد بلد ، الذي ترأس الفريق خلال جلساته العاملة الاربع ، أن يكون معنا اليوم لولا أنه تقلد منصب سفير كندا في الصين ولم يستطع العودة من بكين لإلقاء هذا البيان .

لعل الممثلين يعلمون أنه حدث اهتمام متزايد في السنوات القليلة الماضية بمسألة دور الامم المتحدة في مجال التحقق . وطرحت كندا وعدة دول أخرى عددا من المبادرات . وفي وقت مبكر من عام ١٩٨٨ اقترحت البلدان المنضمة الى مبادرة الدول الست أن يعد الامين العام مخططا لنظام تحقق متعدد الاطراف ومتكامل وفي وقت متأخر من ذلك العام قدم الى اللجنة الاولى مشروعا قرارين أحدهما بادرت الى تقديمه كندا وفرنسا وهولندا وقدمت الآخر بلدان مبادرة الدول الست . وفي أعقاب ذلك اعتمدت الجمعية العامة قرارا موحدا واحدا (٨١/٤٣ باء بتاريخ ٧ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨) والذي أفضى الى إعداد التقرير الخاص بالدراسة الذي يقدم الآن الى اللجنة . وفي ذلك القرار طلبت الجمعية العامة الى الامين العام

"أن يضطلع ، بمساعدة فريق من الخبراء الحكوميين المؤهلين ، بدراسة متعمقة لدور الامم المتحدة في ميدان التحقق بحيث تشمل هذه الدراسة ما يلي :

(أ) تحديد واستعراض الانشطة القائمة للامم المتحدة في ميدان التحقق من الحد من الاسلحة ونزع السلاح ؛

(ب) تقييم الحاجة الى إدخال تحسينات على الانشطة القائمة ، فضلا عن استكشاف وتحديد الانشطة التي يمكن إضافتها ، مع أخذ الجوانب التنظيمية والتقنية والتنفيذية والقانونية والمالية في الاعتبار ؛

(ج) تقديم توصيات محددة بشأن الإجراءات التي يتعين أن تتخذها الامم المتحدة في المستقبل في هذا السياق" .

وفي أولى الجلسات الاربع التي عقدها فريق الدراسة ، اتضح أن النقاش حول شكل هذه التوصيات سيكون أصعب مشكلة ينبغي حلها . ومع ذلك ، وقبل تناول هذه المسألة مباشرة ، قرر فريق الدراسة النظر في المسائل العامة للتحقق . وعليه ، قام فريق الدراسة بصياغة وإعادة صياغة عدة فصول وصفية تتناول التفاصيل الاساسية للتحقق .

وبالطبع ، يميل الإنسان بطبيعته الى بدء أن قراءته لمثل هذا التقرير بالاستنتاجات . ولئن كان هذا أمر لا مفر منه ، فإنني أحث بقوة على قراءة الفصول التي تسبق الاستنتاجات . ومن الممكن جدا أن نتبين أن هذه الفصول الاولى ذات أهمية كبيرة من نواح عدة . بعد فترة طويلة من انجلاء الغبار عن المسائل السياسية حول ما إذا كان ينبغي العمل بمقتضى هذه التوصية أو تلك وكيف ، فإن وجود استعراض وصفي متفق عليه لهذه المسألة المعقدة سيوفر أساسا صلبا للعمل والنقاش البنّاء لسنوات قادمة .

وعندما حان الوقت للنظر في التوصيات ، بحث الفريق بدقة جميع التوصيات المحتملة التي كان من الممكن تقديمها . ففي المجال الاول ، تقرر أن هناك حاجة كبيرة لإيجاد مستودع مركزي للمعلومات الخاصة بالتحقق . فكثيرا ما يجد الباحثون والمسؤولون في مختلف البلدان - وبالدرجة الاولى أولئك الذين لم يتناولوا مسائل التحقق بشكل مباشر - صعوبة في الحصول بيسر على الدراسات - سواء كانت تقنية أو منهجية - التي تتوافر على نطاق واسع في أجزاء أخرى من العالم . فاتفق على أن وجود بنك بيانات موحد للمواد والبيانات المنشورة التي تقدمها الدول الاعضاء على أساس

طوعي حول كافة جوانب التحقق والامتثال سيسهل كثيرا التغلب على الصعوبات التي يواجهها بعض المعنيين بالتحقق في جميع أنحاء العالم . وفي هذا الصدد ، سرَّ وفد بلادي أن يلاحظ ما جاء في بيان وكيل الأمين العام أكاشي من أن إدارة شؤون نزع السلاح تنوي تحديث وتعزيز قاعدة بيانات نزع السلاح . وتنظر كندا الى هذه المبادرة على أنها عمل مفيد جدا يمكن ، أن يقدم مساهمة هامة من أجل تنفيذ التوصية بإجراء دراسة التحقق الخاصة ببنك البيانات .

وانطلاقا من فكرة انشاء بنك بيانات ، نظر الفريق في آفاق استخدام الأمم المتحدة في النهوض بمبادلات بين الخبراء والدبلوماسيين وما يمكن أن يعود من ورائه من نفع . واتفق الفريق على أن مثل هذه المبادلات سوف تفيد الخبراء والدبلوماسيين على السواء . فبإمكان الخبراء مساعدة الدبلوماسيين في تحديد الحلول للمشاكل التي يواجهونها على مائدة التفاوض ، بينما باستطاعة الدبلوماسيين مساعدة الخبراء في تركيز عملهم على المجالات التي هي في أمس الحاجة للبحث المكثف .

تقترح هاتان التوصيتان الصادرتان عن الفريق أن تضطلع الأمم المتحدة بدور فعال في تسهيل نشر المعلومات وانتشار الخبرة في مجال التحقق . ورغم ذلك ، لم يتفق بالاجماع على انخراط الأمم المتحدة في الأنشطة الفعلية للتحقق في الوقت الحاضر نظرا لعدم وجود ولاية محددة للقيام بذلك . ولكن الفريق ناقش هذه الأنشطة باستفاضة . وسيجد أعضاء اللجنة في الفقرات من '١٧٤' الى '٢٥٢' بحثا متأنيا للأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها ووصفا لما يترتب عليها من الآثار التنظيمية والتقنية والقانونية والتنفيذية والمالية . وكانت هذه المناقشات هي الأكثر تفصيلا من نوعها الى الآن في أي محفل من محافل الأمم المتحدة وقد وردت بتمامها في التقرير .

وعند النظر في التوصية الثالثة المتعلقة بدور الأمين العام في تقصي الحقائق وغيره من الأنشطة ، أشار التقرير الى :

"أن الخبرة المكتسبة من أنشطة تقصي الحقائق التي يضطلع بها الأمين العام يمكن أن تكون مفيدة بالنسبة لبعض اتفاقات الحد من الأسلحة ونزع السلاح التي تفتقر الى أحكام صريحة تتعلق بالتحقق" . (A/45/372 ، الفقرة ٢٧)

فمن خلال المطالبة بتوسيع قدرات الأمين العام في هذا المجال ، أو بالتوسع في الوسائل التي يتم بواسطتها تنفيذ القدرات الحالية ، اعترف الفريق بأن الأمانة العامة للأمم المتحدة تضطلع فعلا بدور مهم في المساهمة في التحقق من احترام بعض أنواع من اتفاقات نزع السلاح والحد من التسلح . وبطبيعة الحال لا ينبغي للأمين العام ، كما لاحظ الفريق ، أن يضطلع بهذه الأنشطة إلا عندما تعطى له ولاية محددة بهذا الشأن ، وينبغي ألا يكون هناك ما يعرقل مرونته في هذا الصدد . وتحقيقا لهذا الغرض قدم الفريق مثالا محددا على اتفاق يمكن أن يستفيد من جراء توسيع ولاية الأمين العام في تقصي الحقائق إذا ما وافق على ذلك المنضمون الى المعاهدة .

وفي حين أن توصيات الفريق ربما لم تكن طموحة كما كان يحلو للبعض ، فإنني أود التأكيد على أنه ووفق على هذا التقرير بتوافق الآراء ومن الواضح أنه بغية إحراز تقدم ، يجب أن تكون هناك قاعدة دعم واسعة قدر الإمكان بين الدول الأعضاء . وفي هذا الصدد ، أرى من الأهمية بمكان التأكيد على وجهة نظر الفريق التي ترى أنه "ينبغي النظر الى انشاء منظمة للتحقق تابعة للأمم المتحدة كعملية تطورية" . (A/45/372 ، الفقرة ٣٧٦) .

وعموما ، أعتقد بقوة أن توصيات الفريق تشكل أكثر جداول عمل الامم المتحدة طموحا الذي يمكن أن يحظى بتوافق الآراء في هذا الوقت . وتوفر التوصيات صورة مجملة واضحة للعمل العاجل الذي ينبغي أن تقوم به الامانة العامة للأمم المتحدة وكل دولة من الدول الأعضاء في المنظمة . والواقع أنه ينبغي التأكيد على أن التنفيذ العاجل لهذه التوصيات سيقتضي قيام كل دولة من الدول الأعضاء بأعمال ملموسة دعما للامانة العامة . وعلى سبيل المثال يمكن التسهيل كثيرا من عملية تصنيف وفهرسة المواد لخدمة مصارف بيانات التحقق إذا قامت تلك الدول الأعضاء الحائزة لمصارف بيانات أو فهارس حاسبات الكترونية بإتاحتها للامانة العامة . إن وزير بلادي السيد كلارك ، في خطابه الاخير أمام الجمعية العامة ، أوجز عزم كندا على القيام بهذا العمل . وإنني أحث الدول الاخرى التي يمكنها القيام بذلك أن تحذو حذونا .

إن فريق الخبراء قد أدى مهمته . لقد رسم بالإجماع طريق العمل الذي يجب أن نتوخاه . كما فحص المسألة المعقدة الخاصة بالتحقق عموما ، وقدم لنا أكثر الدراسات شمولا التي وردت في أي دراسة عالمية متعددة الأطراف بشأن الموضوع . وبالنيابة عن السيد فريد بلد ، أود أن أعرب عن تقديري الحار لجميع الخبراء الذين اشتركوا في الدراسة - والبعض منهم موجودون بيننا في هذه اللجنة - والذين أسهموا إسهاما كبيرا في تحقيق تلك النتيجة الناجحة . ويأمل وفدي أن تبدي الدول الأعضاء في منظمتنا الإرادة لترجمة هذا الإنجاز العملي السليم إلى عمل ملموس . وفي غضون أعمال تلك اللجنة ، ستقوم كندا ، بالاشتراك مع فرنسا وهولندا ، بتقديم مشروع قرار يطلب القيام بالعمل اللازم لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير .

السيد كوستوف (بلغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أرجو أن تقبلوا تهانئ وفدي بمناسبة انتخابكم لرئاسة اللجنة الاولى . ونحن مقتنعون بأن قيادتكم القديرة ستساعد في تحقيق توقعاتنا لدورة مثمرة .

أود أيضا أن أهنئ سائر أعضاء المكتب بمناسبة انتخابهم لمناصبهم . ويمكنكم أن تعتمدوا على التعاون الكامل لوفد بلغاريا في النهوض بواجباتكم المسؤولة .

كما نوجه تحياتنا وأطيب تمنياتنا إلى السيد ميلان كوماتينا ، رئيس مؤتمر نزع السلاح .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أعرب مرة أخرى عن تقدير حكومة بلغاريا لعمل إدارة شؤون نزع السلاح وخاصة إسهام وكيل الامين العام السيد ياسوشي أكاشي في قضية نزع السلاح . وستواصل بلغاريا تعاونها الوثيق مع إدارة شؤون نزع السلاح .

سأحاول ألا أرضخ للإغراء بأن أشرح لزملائي هنا سبب اعتقادنا بأن العالم حاليا يختلف عما كان عليه قبل عام واحد . وإنني أؤيد تماما الآراء التي أعرب عنها متكلمون سابقون بشأن الاثر المؤاتي لانتهاء الحرب الباردة . ولأول مرة يبدو أن هناك إمكانية لوجود عالم سلمي منسجم يتألف من أسرة من الأمم الحرة المتساوية . وأود بوجه خاص أن أؤكد على أهمية إعادة توحيد ألمانيا باعتبار ذلك رمزا تاريخيا لنهاية انقسام أوروبا بعد الحرب . إن النجاح الباهر للتغييرات الديمقراطية في أوروبا الشرقية والتعاون الذي لم يسبق له مثيل بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة يرتبطان ارتباطا مباشرا بانعاش الأمم المتحدة لكي تلعب في الشؤون الدولية الدور الذي انتظره منها آباؤها المؤسسون .

وفي ضوء هذه الخلفية ، نشعر بالقلق البالغ إزاء الاحداث الاخيرة في الخليج الفارسي ، التي تتعارض تعارضا صارخا مع الاتجاهات العامة التي أشرت إليها توا . إن العدوان عن غير استشارة على دولة صغيرة مجاورة أدانته بلغاريا إدانة واضحة قاطعة . إن بلدي يحترم احتراما دقيقا وثابتا التزاماته بموجب قرارات مجلس الامن ذات الصلة بصرف النظر عن التبعات الاقتصادية والمالية المعاكسة جدا . ونعتقد أن هذا هو اسهامنا في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى دعم النظام العالمي الجديد الذي يوفر ضمانات أمنية موثوقا بها لجميع الدول وخاصة الدول الاصغر .

إن تحليل المناقشة العامة في الجمعية العامة هذا العام يظهر أنه قد خُصص وقت أقل لمشاكل نزع السلاح في حد ذاته . وقد يستخلص البعض أن الاهتمام بهذه المشاكل

آخذ في النقصان . إلا أن هذا خطأ : إن نزع السلاح قد دخل ببساطة مرحلة جديدة ، وخلص نفسه من البلاغة الطنانة والمواجهة الايديولوجية وأصبح عنصرا من عناصر السياسة العملية . إن الدول توجه جهودها الآن الى التدابير العملية الملموسة لحل المشاكل القائمة عن طريق التخلي عن التفكير البالي المبتذل والاقوال الجوفاء . وقد أصبح من الواضح الآن أنه لكي تصبح جهود تخفيض الاسلحة ونزع السلاح فعّالة ومثمرة ينبغي على أية حال أن تقترن بإعادة هيكلة عامة للقوات المسلحة والسياسات الدفاعية على أساس مبدأ الكفاية المعقولة لأغراض الدفاع .

إن تطور مذاهب الدول العسكرية الرئيسية قد أثار آمالا جديدة في إحراز تقدم في مجال تعزيز الامن الدولي ونزع السلاح . وفي هذا السياق نرحب بإعلان قمة لندن الصادر عن منظمة حلف شمال الاطلسي (ناتو) والاتفاقات الاخيرة بين حلف وارسو والناتو . ويمكن وينبغي أن يصبح حلف ناتو وحلف وارسو ضامنين وحافزين للتحول من الامن القائم على الكتل إلى الامن الجماعي في أوروبا .

ونحن نؤيد جهود الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الرامية إلى التوصل قريبا إلى اتفاق على تخفيض الاسلحة الهجومية الاستراتيجية ، مما نعتبره تدبيرا جذريا من أجل نزع السلاح النووي وعاملا هاما من عوامل الاستقرار الاستراتيجي . ونتوقع أن يصبح هذا الاتفاق الجديد حافزا لتوسيع عملية نزع الاسلحة النووية والكيميائية والتقليدية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف . وفي هذا السياق ، نرحب بالتنفيذ السليم لمعاهدة إزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى ، الامر الذي يشير آمالا أفضل في المستقبل .

وبلغاريا تقوم حاليا بإعادة تقييم مفهومها للامن العالمي والإقليمي والوطني في ظل الظروف الجديدة . وهدفنا هو جعل هذا المفهوم مفهوما عمليا يتفق مع مهمتنا المباشرة في الداخل ، ومع مصالحنا الوطنية الحقيقية والاولويات العاجلة للمجتمع الدولي .

ونحن مقتنعون بأن الأمن لا يمكن إلاّ أن يكون متبادلا وشاملا وغير قابل للتجزئه ، وأنه لا ينبغي التماسه إلا في إطار من التعاون وعلى أساس توازن المصالح ، مراعين ليس جوانب الأمن العسكرية والسياسية فحسب بل أيضا أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والايكولوجية والانسانية . إن الحلول التي تنطوي على استخدام القوة العسكرية شيء عفى عليه الزمن وكذلك الحرب الباردة ذاتها . وإن العودة إلى الاول ، الامر الذي نشهده الآن ، تبين أن هذه النهج مآلها الفشل .

واليوم ، لا يمكن أن يرتكز الأمن إلا على الوجود المتكافئ لمجتمعات ديمقراطية مزدهرة مؤلفة من أفراد أحرار لديهم قدرة على الإبداع . وهناك اتفاق عام بين القوى السياسية الرئيسية في بلغاريا على أنه يجب السعي الى تحقيق أمن الدولة والشعب في المقام الاول ، في سياق الهياكل الاوروبية للأمن الجماعي الآخذة في الظهور ، ويجب أن يكون العنصر الهام فيه هو توازن المصالح بين دول البلقان .

وقد تصرفت بلغاريا فعلا في عام ١٩٩٠ وفقا لهذه الآراء . وأسطع الامثلة في ذلك المجال هي التدابير الانفرادية الهامة التي اتخذناها من أجل نزع السلاح وتحويل الإمكانية العسكرية . وفي العام الجاري خفضنا ميزانية الدفاع لدينا بنسبة ١٢ في المائة واضطلعنا بتخفيضات كبيرة في الاسلحة والافراد العسكريين . وستخفض مدة الخدمة في الجيش من ٢٤ شهرا الى ١٨ شهرا . ولنا وطيد الامل في أن يكون في ذلك قدوة يحتذي بها جيراننا دون تأخير زائد عن حده . وكما ذكر الرئيس جيلين في خطابه أمام الجمعية العامة فإن ما فعله بلدنا حتى الآن في هذا المضمار ما هو إلا بداية . وبلغاريا على استعداد للعمل بصورة نشطة وعلانية وبالإبداع اللازم مع بقية الدول الاعضاء لتوسيع نطاق عملية نزع السلاح وتعزيز الثقة والأمن في أوروبا وفي العالم أجمع .

أود أن أؤكد اقتناعنا الراسخ بأن القضاء على جميع أسلحة التدمير الشامل والقضاء النهائي على امكانية استخدامها ليست مسألة موضع اهتمام الدول فرادى أو مجموعات من الدول فحسب ؛ إنها في الحقيقة تكتسي أولوية عليا لدى المجتمع الدولي بأسره . ولذلك فإن النتائج الإيجابية التي تحققت على المستوى الثنائي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وبين الحلفين الرئيسيين لا يمكن أن تكون بمثابة بديل للجهود المتعددة الاطراف الفعالة التي تُبذل في هذا المجال ، وبخاصة في إطار مؤتمر نزع السلاح . إن الجهود الثنائية والمتعددة الاطراف ينبغي أن تكمل وتثري بعضها البعض وينبغي لها أيضا أن تحفز بعضها البعض .

وتعلق بلغاريا أهمية خاصة على عمل المحافل المتعددة الاطراف التي تتناول مسائل نزع السلاح والأمن . وفضلا عن توافر حسن النية السياسية هناك عامل آخر لتحسين فعاليتها ألا وهو ترشيد أنشطتها . وأشير هنا الى مؤتمر نزع السلاح واللجنة الاولى .

ونؤيد المقترحات المحددة المتعلقة باللجنة الاولى ، مثل تخفيض عدد مشاريع القرارات والقرارات المتخذة ، والوقت المخصص للمناقشة العامة ، وكذلك بحث بعض المسائل كل سنتين ، بل كل ثلاث سنوات ، ونحن على استعداد للمساعدة في هذا المجال . وأود أن ابين اننا نؤيد تأييدا كاملا الجهود الجديرة بالثناء التي تقوم بها ادارة شؤون نزع السلاح لإرساء قاعدة بيانات بشأن نزع السلاح تكون شاملة ومستكملة باستمرار ويسهل الوصول اليها . ونعتقد أن قاعدة البيانات هذه سوف تيسر بدرجة كبيرة العمل التحضيري والإجراء الفعلي للمفاوضات .

وثمة جزء هام من العمل الجماعي من أجل بناء عالم مسالم وآمن يتمثل في المساعي الرامية الى ضمان عدم الانتشار الافقي والتخفيض الرأسي للاسلحة النووية ، وهذا يشمل ، في جملة أمور ، انتاج المواد الانشطارية للاغراض العسكرية ومنع انتشار تكنولوجيات القذائف العسكرية على نحو يمكن الركون اليه ، وضمان أمن المرافق النووية السلمية ، وبطبيعة الحال ، من المهم للغاية في هذا الصدد تحقيق حظر عالمي على تجارب الاسلحة النووية .

هناك أسباب تحمل بلغاريا على اعتبار المؤتمر الاستعراضي الثالث لمعاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية ناجحا على الرغم من العقبة غير المتوقعة التي حالت دون اعتماد الوثيقة الختامية وأضرت بقضية عدم الانتشار . والمهم في ذلك أن غالبية الدول قد أكدت بصورة لا لبس فيها تمسكها بأهداف المعاهدة وتأييدها لها وكذلك ادراكها لاهمية الدور الذي تلعبه المعاهدة في تعزيز السلم والامن العالميين .

إن ابرام اتفاقية شاملة وعالمية وقابلة للتحقق على نحو كامل بشأن حظر الاسلحة الكيميائية في عام ١٩٩١ ، إن أمكن ، يقتضي بذل جهود حثيثة . ومن دواعي الاسف أن الآفاق أقل إشراقا الآن في ذلك المضمار نتيجة عدم إحراز تقدم سياسي كبير في المفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح . ونحن نشعر بالقلق الشديد إزاء التهديد باستخدام الاسلحة الكيميائية في منطقة الخليج الفارسي . وترحب بلغاريا بالاتفاق السوفياتي الامريكي بشأن القضاء الجزئي على مخزونات البلدين من هذه الاسلحة بوصف ذلك

بداية لنزع فعال للسلاح الكيميائي . ونرجو أن يسهم هذا إسهاما حقيقيا في الانتهاء في الوقت المناسب من العمل بشأن اتفاقية حظر جميع الأسلحة الكيميائية .

ونظرا لرغبة بلغاريا في إضفاء الطابع العالمي على عملية نزع السلاح وجعلها أكثر شمولا ، فقد انضمت الى عدد من الدول الاخرى التي تعمل على ادراج مسائل القوات البحرية في جدول أعمال محافل نزع السلاح . إن الحاجة الى توضيح الآراء المشتركة للمجتمع الدولي فيما يتعلق بدور القوات البحرية في ضمان السلم والاستقرار في ظل الظروف الحالية وتعزيزها قد أبرزتها مرة أخرى الاحداث الاخيرة في منطقة الخليج الفارسي .

إن التعبير عن شعورنا بأنه ينبغي البدء بهذه العملية عن طريق اتخاذ خطوات تكفل تعزيز الثقة والامن في البحار ، قد تجلى في استضافة بلغاريا لحلقة دراسية عن هذا الموضوع في أيلول/سبتمبر الماضي نظمتها إدارة شؤون نزع السلاح وشارك فيها سياسيون وباحثون وخبراء عسكريون ينتمون الى ٢٥ بلدا . وقد أظهرت أنه يمكن أن تستخدم في هذا المجال المجالات التي نعتقد أنها تهم الجميع . وفي هذا الصدد ، أود أن أقول ان من رأينا انه ينبغي استكمال الدراسة التي أعدتها الامم المتحدة بشأن التسلح البحري .

إن بلغاريا لا تزال على اهتمامها التقليدي بقضية منح الدول غير الحائزة للاسلحة النووية ضمانات موثوقة بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الاسلحة النووية ضدها . ونرى أن الوقت قد حان لاعتماد قرار واحد بشأن التأكيدات الامنية السلبية وسنعمل كل ما هو ممكن لتحقيق هذا الهدف في هذه الدورة . ونتطلع قدما الى تعاون دائرة واسعة من الدول المهتمة بهذا المجال .

وبوصفنا من بين المشتركين في تقديم القرار المتعلق بتحويل الموارد العسكرية الى أغراض مدنية والذي اتخذ بتوافق الآراء في الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة ستستمر بلغاريا في مشاوراتها الواسعة النطاق بشأن هذه المسألة . ونتوقع من الدول ، في جملة أمور ، أن تقدم في ردودها التي ستبعث بها الى الامين العام آراءها بشأن مسألة الدراسات المتعلقة بالتحويل ، وهي مسألة أثيرت من قبل . ويمكننا على

سبيل المثال النظر في مشروعين متوازيين ، الاول ، انشاء فريق من الخبراء الحكوميين يعنى بمسألة "الانماط والبرامج الممكنة من أجل تحويل الموارد العسكرية لخدمة الاغراض المدنية : الآثار السياسية والعسكرية" ، والثاني ، مشروع يضطلع به معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح بشأن موضوع "الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للتحويل" .

إن بلغاريا تتطلع قدما الى المعاهدة التي ستوقع قريبا في باريس بشأن تخفيض القوات التقليدية لدى الدول الاعضاء في منظمة حلف شمال الاطلسي وفي معاهدة وارسو الى مستويات متماثلة . ونحن مقتنعون بأن هذه المعاهدة ، إذا ما تبعتها مفاوضات ناجحة بشأن القضاء التدريجي على الاسلحة النووية التكتيكية ، وإنشاء جيل جديد من تدابير بناء الثقة والامن في إطار العملية الاوروبية برمتها وتوسيع نطاق تنفيذها ، سوف تقضي على التهديد بشن هجوم مباغت وعلى امكانية شن عمليات هجومية واسعة النطاق في القارة القديمة .

أود أن أؤكد في نفس الوقت أن مصلحة بلغاريا الحيوية تتمثل في رؤية تخفيضات كبيرة وفقا لشروط تضمن المساواة التامة بين جميع الدول فيما يتعلق بضمانات أمنها وإزالة عدم التوازن في القوات المسلحة في كل المناطق ، بما فيها أوروبا الجنوبية الشرقية . وجهودنا في هذا المجال تتماشى مع رغبتنا في رؤية البلقان وقد أصبح منطقة سلام دائم وأمن وتعاون قائم على حسن الجوار .

السيد أميغ (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لما كانت هذه هي المرة الأولى التي يتكلّم فيها وفد بلدي في اللجنة الأولى ، أود أن أتقدم إليكم بالتهنئة ، السيد الرئيس ، على انتخابكم ، وأؤكد لكم أن الوفد الفرنسي سيبذل قصارى جهده طوال فترة عملنا لكي يسهل مهمتكم ومهمة أعضاء المكتب الآخرين والأمانة العامة .

أود اليوم أن أعرب عن وجهة نظر فرنسا ، بالإضافة الى ما أدلى به ممثل إيطاليا بالنيابة عن الدول الاثنتي عشرة الأعضاء في المجموعة الأوروبية .

بالرغم من تحقيق النجاح في مجال نزع السلاح الإقليمي وبعض جوانب نزع السلاح النووي السوفياتي - الامريكي ، فإن نزع السلاح متعدد الأطراف قد توقف . وبالإضافة الى ذلك فإنه عند تحديد مجالات العمل المعينة التي تقع في اختصاص المجتمع الدولي ، يكون للأمم المتحدة دور حاسم تقوم به في تعزيز الأمن الدولي من وجهة نظر نزع السلاح . وفي هذا الصدد ، ان التقدم الذي أحرزته المنظمة مؤخرا في مجال المحافظة على السلم يجب أن يدفعنا الى العمل معا على تعزيز الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال نزع السلاح متعدد الأطراف .

وقد أشار ممثل إيطاليا الى حجم التغيّرات التي حدثت في أوروبا منذ انعقاد الدورة الأخيرة للجمعية العامة ، وأرى انه لا داعي للعودة إليها . إن مؤتمر قمة الدول الـ ٣٤ المشتركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، الذي سيعقد في باريس من ١٩ الى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر القادم ، سيشهد ذروة هذه التطورات كما يشهد في نفس الوقت نهاية حقبة من الشقاق والمواجهة . ولأول مرة تجعل هذه الدول الـ ٣٤ أصواتها مسموعة بحرية وتتناقش على قدم المساواة بشأن مستقبل أوروبا . وسيبرم في باريس أول

اتفاق حول تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا ، وهذا حدث لم يسبق له مثيل في تاريخ نزع السلاح ، فهو سيؤكد مرة أخرى الطبيعة الجديدة للعلاقات بين أعضاء الكتل السابقة ، كما انه سيمهّد السبيل لمفاوضات مقبلة تتعلق بنزع السلاح وتكون أكثر عمقا وشمولا وتهم ، هذه المرة ، جميع بلدان أوروبا وامريكا الشمالية .

إن الاختتام الإيجابي لهذه المفاوضات نتيجة منطقية للجهود التي بذلتها فرنسا هنا عام ١٩٧٨ إبان الدورة الاستثنائية الاولى للجمعية العامة باقتراح عقد مؤتمر لنزع السلاح في أوروبا . وسيقدم وفدنا مشروع قرار بشأن موضوع تدابير بناء الثقة والأمن ونزع السلاح التقليدي في أوروبا . ونأمل أن يحظى بتوافق الآراء كما كان عليه الحال في العامين الماضيين .

إن مفاوضات الأسلحة الاستراتيجية النووية تباطأت بعد التقدم الكبير الذي أحرزته في نهاية عام ١٩٨٩ وبداية عام ١٩٩٠ . إلا اننا نأمل أن يمكن تحقيق الهدف الذي أكده من جديد بشكل رسمي الرئيس بوش والرئيس غورباتشوف في واشنطن في ٣٠ أيار/مايو الماضي ، ألا وهو إبرام معاهدة تتعلق بمحادثات خفض الأسلحة الاستراتيجية بحلول نهاية العام الحالي . ومن وجهة نظر فرنسا انه لا بد للدولتين العظميين ، بالرغم من انهما تجريان مفاوضات أخرى لتحديد الأسلحة ، أن تبقيا على الأولوية القصوى للالتزامات التي تعهدتا بها لتخفيض ترسانتهما النووية في المستقبل القريب . ومن الواضح أن تلك الترسانات تزيد عن الحاجة .

وجميع الحاضرين في هذا المحفل على علم تام بالشروط التي وضعتها فرنسا منذ زمن بعيد لمشاركتها في عملية نزع السلاح النووي . وهذه الشروط لا تزال قائمة . ويجب ألا يكون هناك شك في انه بمجرد استيفاء هذه الشروط ستقوم فرنسا بالإسهام في العملية عندما تبدأ .

وفيما يتعلق بتجاربنا النووية في جنوب المحيط الهادئ ، فإن فرنسا ، التي أعلن رئيس وزرائها انها يمكنها أن تتفهم المشاعر التي قد تكون أثارتها تلك التجارب لدى بعض الدول الساحلية ، يحق لها أن تأمل في أن تحاول تلك الدول من جانبها تفهم مطالب سياسة الأمن الفرنسية . فلا مناص لفرنسا ، لكي تحافظ على دفاع

مستقل ، من أن تبقي على قدرة الردع التي تتطلب مصداقيتها أن تشمل جميع أوجه التقدم التقني اللازم . ولذلك يجب على فرنسا أن تواصل تجاربها النووية بالسرعة والشروط التي تمليها المتطلبات التكنولوجية . ومن أجل هذه المتطلبات قررت فرنسا أن تخفض عدد التجارب من ثمان الى ست سنويا . وقد اختارت فرنسا أن تجعل هذا القرار علنيا وتخبر الأمين العام للأمم المتحدة في كل عام بالتجارب التي قامت بها في العام السابق . وهذا الخيار ، على غرار زيارات الخبراء المستقلين الذين استقبلتهم فرنسا في الماضي ، يدلل على موقف الصراحة والحوار الذي تنوي أن تحافظ عليه إزاء دول المنطقة بالقدر الذي يتناسب مع الحفاظ على مصالحها الأمنية .

وقد أكد هذا الخيار من جديد على أعلى مستوى رئيس الجمهورية الذي قرر أن يعقب كل تجربة نووية بيان يعطى فورا للصحافة . وتأسف فرنسا لأن دولا معينة في منطقة جنوب المحيط الهادئ ترفض الاستجابة الى هذه الرغبة في الصراحة والحوار وتفضل اتخاذ موقف مخالف . أما نحن فلا ننوي اتباع هذا المسلك . إلا اننا نود أن نبيّن بكل ما يمكننا من وضوح أن موقفنا الصريح سيظل يتمشى مع المحافظة على مصداقية قدرة فرنسا على الردع النووي .

ولا يسعنا إلا أن نلاحظ أن تناول نزع السلاح في الأمم المتحدة لم يحقق نجاحا بعد وأن استمرار بعض أنواع الجمود أخّر ظهور مفهوم واقعي لنزع السلاح المتعدد الأطراف . هل لنا أن نكتفي بالأسف على ذلك ؟ لا ، بل يجب علينا الآن أن نبيّن الواقعية وكذلك سعة الأفق . ففي هذا الصدد ، لا نزال نؤكد أن السراب المتمثل في نزع السلاح الشامل الكامل وهم . ونقترح ، كما فعلنا في عام ١٩٨٨ ، أن نحدد مجالات العمل الرئيسية في ميدان نزع السلاح التي يجب أن يتناولها المجتمع الدولي كما تمثله الأمم المتحدة . وسنورد خمسة مجالات .

أولا ، يتطلب التحضير لنزع السلاح وتعزيزه أن نشجّع التحقق ونضمن الصراحة ونتفادى الانتشار . وبالنسبة للتحقق ، فإننا نرحّب بتمكّن فريق الخبراء الذي أنشأه الأمين العام وفقا لقرار الجمعية العامة ٣١/٤٣ باء ، من إكمال مهمته في تموز/يوليه الماضي . والدراسة ، التي شارك خبير فرنسي في صياغتها ، تهيء في رأينا الاساس الذي ينبغي عليه مستقبلا التفكير في الدور الذي يمكن أو يؤول الى الامم المتحدة في مجال التحقق .

ومن الشروط اللازمة لاحراز أي تقدم في مجال نزع السلاح شفافية المسائل العسكرية ، ولا سيما مسألة الميزانيات . ولا أجد حاجة الى الاشارة من جديد في هذه المرحلة الى المقترحات المختلفة التي قدمتها فرنسا في عام ١٩٨٧ خلال المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية ، وفي عام ١٩٨٨ ، خلال الدورة الاستثنائية الثالثة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . فهذه المقترحات لا تزال سارية .

يشكل عدم الانتشار الدعامة الثالثة لنزع السلاح . وقد غدا انتشار الاسلحة ، في المجال الكيميائي ، مشكلة خطيرة . فإن استحداث هذه الاسلحة دون قيود من شأنه أن يلحق ضررا فادحا بالامن الدولي وأن يعرض للفشل مفاوضات جنيف الهادفة الى ابرام اتفاقية للحظر العام على الاسلحة الكيميائية . ولذلك ، من الاهمية بمكان أن تبذل الامم المتحدة كل ما في وسعها لكي تذكر المجتمع الدولي بالتزامه بعدم الاسهام في نشر الاسلحة الكيميائية وفقا لما جاء في الإعلان المعتمد في مؤتمر باريس .

أما فيما يتعلق بعدم انتشار الاسلحة النووية ، فإن فرنسا تنتهج سياسة نشطة . وقد بينت اهتمامها بهذه المسألة من خلال مشاركتها بصفة مراقب في المؤتمر الاستعراضي الرابع للاطراف في معاهدة عدم انتشار الاسلحة النووية . وعلاوة على ذلك ، فقد لاحظنا باهتمام كبير الاستنتاجات التي توصل إليها في تموز/يوليه الماضي الخبراء الذين دعاهم الامين العام الى الاجتماع بمقتضى قرار الجمعية العامة ٧٥/٤٣ نون لاجراء دراسة شاملة عن الاسلحة النووية . وتؤكد هذه الدراسة أن نظام عدم انتشار الاسلحة النووية يتسم بأهمية أكبر من أي وقت مضى ، وأن التقيد الصارم به لا يزال ذا أهمية أساسية .

وأخيرا ، وفيما يتعلق بالقذائف التسيارية ، أولى المجتمع الدولي اهتمامه بشكل خاص خلال السنوات المنصرمة لمنع الاخطار المتصلة باستحداث منظومات القذائف ، خاصة إذا ما اقترن ذلك بنشر الاسلحة النووية . واليوم ، نواجه مشاكل جديدة تتصل بانتشار الاسلحة البيولوجية والكيميائية . وبغية درء الخطر الذي تشكله منظومات

القذائف في هذا السياق ، أدلى عدد من البلدان اهتماما خاصا لتطبيق نظام لمراقبة انتشار القذائف . هذا اضافة الى أن دولا أخرى قد قررت في الآونة الاخيرة التقيد بهذه الشروط . وانضمام أكبر عدد ممكن من الدول الى هذا النظام أمر نرحب به تحقيقا لمصلحة الامن الدولي .

ثمة مسؤولية جسيمة أخرى تقع على عاتق المجتمع الدولي في مجال نزع السلاح ألا وهي المفاوضات التي تجري أساسا على صعيد عالمي . وساكتفي بالاشارة الى مسألتين في هذا الصدد . إن ابرام معاهدة دولية لحظر الاسلحة الكيميائية لا يزال يحظى بأولوية قصوى في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف . ولا بد لنا أن نلاحظ أن المفاوضات المتصلة بالاسلحة الكيميائية ، وهي أحد مجالات مفاوضات نزع السلاح الثلاث الاساسية الجارية في الوقت الحالي - بالاضافة الى مفاوضات نزع السلاح التقليدي والمفاوضات السوفياتية - الامريكية بشأن تخفيض ترسانات الاسلحة الاستراتيجية - هي أقل تلك المجالات تقدما وإنه لشيء مؤسف .

ما من شك في أن الهدف الذي ننشده صعب المنال والاخطار المحيقة به في غاية التعقيد . ومع ذلك ، إذا كانت الجهود المبذولة من جانب الجميع ترقى الى مستوى هذه الاخطار ، فما زال يتعين عليها أن تثمر كل النتائج التي تطلعنا اليها بعد مؤتمر باريس الذي أوضح بجلاء التصميم الاجماعي للمجتمع الدولي على ألا يدخر جهدا من أجل نجاح المفاوضات .

هناك حاجة ماسة الى العودة الى المسائل الاساسية . إن طبيعة هذه المصاعب وتعقيداتها البالغة تتطلب قضاء وقت طويل في جنيف لبحث التفاصيل المتعلقة بحلها . وهناك احتمال أن تصل المفاوضات الى طريق مسدود ، الامر الذي من شانه أن يعيق التوصل الى حل في السياق الحالي . ولذلك ، من الضروري توفير زخم سياسي جديد كيما تكلل المفاوضات بالنجاح . وهذا ما حدانا على اقتراح عقد دورة وزارية لمؤتمر نزع السلاح في موعد لا يتجاوز نهاية الفصل الاول من عام ١٩٩١ .

تعلق فرنسا أهمية قصوى على المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة حظر استحداث وإنتاج وتخزين الاسلحة البكتريولوجية والتكسينية وتدميرها المزمع عقده في عام ١٩٩١ . ونحن نرجو أن يتيح المؤتمر فرصة لتعزيز هيبة هذا الصك القانوني .

وفيما يتعلق بالمفاوضات ، ثمة سبيل ثالث يمكن أن تسلكه منظمتنا ، وهو تنسيق الجهود الاقليمية . ونحن نرى ، باسم الواقعية ، ضرورة التأكيد على الاهمية القصوى التي يتسم بها الحد من الاسلحة التقليدية على الصعيد الاقليمي ، وكذلك المساهمة في تدابير بناء الثقة . وهنا أيضا ، يتعين علينا أن نبين أن نزع السلاح يجب ألاّ يكون حكرا على البعض وإنما مسألة تخص الجميع . وستكون قارة أوروبا التي شهدت أكبر تكديس للاسلحة التقليدية قدوة عما قريب في مجال نزع السلاح وبناء الثقة . وهذا الجهد يجب مواصلته في أوروبا ذاتها . غير أنه من الواضح لنا أن هناك مناطق أخرى في العالم يكثر فيها عدد الاسلحة ، ومن الملح أن تبدأ المفاوضات بشأنها بصفة خاصة . هذه هي الاهمية التي نوليها للوثيقة التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح بتوافق الآراء في دورتها الاخيرة ، بشأن نزع السلاح التقليدي على الصعيد الاقليمي . وهذا أيضا ما أكده من على منبر الجمعية العامة رئيس فرنسا في ٢٤ أيلول/سبتمبر عندما قال :

"وبقيامنا ببناء مستقبلنا ينبغي لنا أيضا أن نتوخى نزع السلاح ، وهو مجال قدمت فيه أوروبا أول مثال تطبيقي فعلي . لكنكم كما تعلمون جميعا أن نزع السلاح يعتبر ضرورة في كل منطقة من المناطق" . (A/45/PV.4 ، ص ٤٩-٥٠)

رابعا ، تعتبر البحوث في مجال نزع السلاح مجالا يجب أن تلعب فيه الامم المتحدة دورا رئيسيا . لقد طرحنا في الماضي مبادرات هامة ، ولا سيما المبادرة التي أدت الى انشاء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح في عام ١٩٨٠ . وقد أثبت هذا المعهد ، الذي سيحتفل عما قريب بالذكرى العاشرة لإنشائه ، قدرته على الاضطلاع بالكامل بالمهمة التي نيطت به منذ البداية . ولذلك ، من الضروري أن يحصل هذا المعهد على كل الامكانيات المالية اللازمة للقيام بأعماله على نحو سليم . وانطلاقا

من هذه الروح ، ستقدم فرنسا هذا العام مشروع قرار يتعلق بالذكرى العاشرة لإنشاء معهد الامم المتحدة لبحوث نزع السلاح ونعتقد أنه ينتظر أن يحظى بسهولة بتوافق الآراء .

من المجالات الاخرى التي يمكن فيها تعزيز دور المجتمع الدولي التضامن بين الدول إزاء نزع السلاح عن طريق مواصلة الجهود المبذولة في مجال الصلة بين نزع السلاح والتنمية . ولا تزال فرنسا التي رحبت بانعقاد المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية في عام ١٩٨٧ تبقي نصب أعينها الوثيقة الختامية التي اعتمدها هذا المؤتمر بتوافق الآراء . وتأمل فرنسا أن التقدم المحرز حاليا في نزع السلاح سوف يسمح لنا في الوقت المناسب بأن نثبت أن هذه الخطوة كان لها ما يبررها عن طريق تبديد مخاوف أولئك الذين ترددوا في المشاركة في هذه المبادرة . وترى فرنسا أن طرح هذه الفكرة من جديد أمر يتسم بالايجابية لانه سيعطي في الوقت المناسب شكلا ملموسا للصلة بين نزع السلاح والتنمية التي ستبدو ، بفضل التقدم الذي نأمل أن تحرزه المفاوضات ، بمثابة رد فعل تضامني طال انتظاره .

هذا هو موقف وفدي ، وهو معروف لدى الجميع . نحن على مفترق طرق ، فإمّا أن نكف عن العمل ونكتفي بالاعراب عن مشاعر الاسف في بياناتنا إزاء عدم إحراز أي تقدم في نزع السلاح المتعدد الاطراف وإما أن نعمل بواقعية لكي نعزز فعالية اللجنة الاولى . وهكذا ، ستتاح لنا الفرصة لتمكين المنظمة من الاستفادة الكاملة من إمكانياتها .

السيد كارهيلو (فنلندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيدي الرئيس ، يسرني عظيم السرور أن أراكم ترأسون هذه اللجنة الهامة . ويعلم وفدي جيدا كم تبوأتم في الامم المتحدة من المناصب التي تحتاج الى جهد وتعتبر مراكز ثقة . وما من شك في أن عمل اللجنة سيستفيد من مهارتكم وخبرتكم .

"لم يعد المستقبل كما كان عليه من قبل" : هذه الملاحظة التي تعزى الى رياضي وفيلسوف امريكي شهير ، ترد الى الذهن بسرعة عندما يستعرض المرء الحالة الدولية . لم يعد بالإمكان تطبيق مسلمات وحقائق الحرب الباردة بثقة على المستقبل . وبعد سنوات عديدة من الجمود المخدر وإمكانية التنبؤ ، أصبح عدم الوثوق بما ستكون عليه الامور في المستقبل يبعث على القلق . ومع ذلك لا نود أن تسير الامور على غير ما هي عليه .

ففي اوروبا تجرى عملية تزول في ثناياها الانقسامات المصطنعة ويغدو خصوم الامس شركاء الغد في ظروف آمنة . وتمثل هذه التطورات بالنسبة لفنلندا ، وهي بلد اوروبي محايد ، مصدر ارتياح عميق . ونرحب بالمانيا المتحدة بين ظهرانينا - في اوروبا وفي هذه اللجنة .

وفي حين تحرز اوروبا تقدما ، ليس كل شيء على ما يرام في العالم . وما احتلال العراق للكويت إلّا تذكرة بالطابع الهش المستمر للسلم والامن الدوليين .

وتؤكد الازمة في منطقة الخليج الفارسي اهمية تعزيز الحواجز ضد انتشار أسلحة التدمير الشامل واستخدامها . كما تشهد على الاهمية الملحة لفرض حظر شامل على الاسلحة الكيميائية .

ويشكل التقارب التاريخي بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة ، الذي تأكد مؤخرا في قمة هلسنكي ، دعامة حيوية لاي جهود ترمي الى صيانة السلم والامن الدوليين بوجه عام وعن طريق الامم المتحدة بوجه خاص .

لقد مهد تحسن العلاقات بصورة جذرية بين الدولتين النوويتين الرئيسيتين السبيل الى إجراء مزيد من التخفيضات في الاسلحة النووية . وترحب فنلندا بالتقدم

المحرز حتى الآن في المفاوضات الخاصة بالأسلحة النووية الاستراتيجية وتتطلع الى إبرام معاهدة في المستقبل القريب تقضي بإجراء تخفيضات ملموسة لهذه الاسلحة وباستمرار عملية محادثات تخفيض الأسلحة الاستراتيجية .

ونحن نعلق أهمية خاصة على التفاهم الذي تم التوصل اليه في قمة واشنطن في حزيران/يونيه بشأن فرض حد أعلى في المستقبل على عدد القذائف النووية التسيارية الطويلة المدى التي تطلق من البحر . والإعلانات الانفرادية الملزمة سياسيا فيما يتعلق بعمليات الوزع المخطط لهذه الأسلحة تمثل بدورها خطوة في الاتجاه الصحيح . وسوف تسهم هذه التدابير في استقرار المنطقة المجاورة لنا مباشرة ، ألا وهي منطقة اوروبا الشمالية والقطبية .

منذ أن ظهر - قبل عدة سنوات - احتمال الوزع الواسع النطاق للقذائف النووية الطويلة المدى التي تطلق من البحر ، طالبت فنلندا بفرض حظر على هذه القذائف . وعدم الاتفاق على كيفية التحقق من أي تخفيض لهذه القذائف يحملنا على الاعتقاد بأنه ينبغي القضاء عليها قضاء كاملا . ونرى أنه يتعين على الدولتين العظميين في المرحلة التالية من محادثاتهما أن تسعيا الى حظر جميع الأسلحة النووية دون الاستراتيجية الموزوعة في البحر .

إن التغير الأساسي في العلاقات بين الشرق والغرب ، أساسي الى حد أن مفهوم الانقسام بين الشرق والغرب يتحول برمته الى شيء مخالفا للعصر ، لكنه لم يقض على ضرورة المضي في تخفيض ترسانات الأسلحة النووية . والدول الحائزة للأسلحة النووية ذاتها تعترف بهذه الحقيقة . ولكن هذا التغير قلل الى حد كبير احتمال نشوب حرب نووية شاملة . وفي الوقت نفسه ، برزت الى السطح شواغل أخرى كان يطغى عليها لوقت طويل تركيزنا المشترك على الأسلحة النووية في إطار المجابهة بين الشرق والغرب . وهي تحتاج الى اهتمام متزايد وتحتاج الى اهتمام عالمي .

ينبغي درء إمكانية نشوب حرب نووية في الإطار الإقليمي عن طريق التمسك العالمي بمعاهدة عدم الانتشار .

إن استخدام الاسلحة الكيميائية في الصراع الإقليمي لم يعد مجرد احتمال : إنه واقع حدث منذ عهد قريب .

كما أن الاسلحة التقليدية مازالت تستخدم حتى هذه اللحظة . وهي تتسبب في جزء كبير من النفقات العسكرية العالمية . وتشكل خطرا جليا وحاليا . والكويت هي آخر ضحية لها .

لايزال أمامنا شوط طويل نقطعه في ميدان نزع السلاح المتعدد الاطراف . ولا تعوزنا المسائل المدرجة حاليا والمنتظر إدراجها مستقبلا على جدول الاعمال . ولكن من المؤسف أن تعوزنا النتائج . إن نجاح مفاوضات نزع السلاح الشاملة يتطلب تقديرا واقعيا للشواغل والمصالح الامنية لجميع الدول ، كما تحددها الدول ذاتها . ومن أجل الحصول على نتائج ، يجب أن توجه جهود نزع السلاح صوب تحديد الاهداف وتحقيقها بمرونة على نحو واقعي . فعلى سبيل المثال ، لا ينبغي رفض نهج الخطوة خطوة من حيث المبدأ ولا ينبغي رفض الجيد انتظارا للافضل .

لم تظهر أي اتفاقات لنزع السلاح المتعدد الاطراف الى حيز الوجود منذ ما يزيد عن عقد من الزمن . ولكن العقد الماضي كان زاخرا بالخلافات في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف . والدورتان الاستثنائيتان الثانية والثالثة بشأن نزع السلاح مثال حاضر في الذهن على ذلك ، ناهيك عن ذكر الخلافات الدائمة داخل مؤتمر نزع السلاح . ويعزى قدر كبير من الافتقار الى التقدم الى الحالة الدولية عموما ، وخاصة في بداية الثمانينات . إن الصعوبات التي كانت قائمة في العلاقات بين الشرق والغرب قد تجلت في الجهود التي بذلت في مجال نزع السلاح المتعدد الاطراف . وانتقد الشرق والغرب بشدة لإعاقة هذه الجهود بسبب خلافاتهما . ولذلك فالمفروض أن تحرز محادثات نزع السلاح المتعددة الاطراف تقدما سريعا مع انتهاء الحرب الباردة . وينبغي أن يصبح التوصل الى توافق في الآراء أيسر منالا . غير أن هذا ليس هو الحاصل . فهناك دلائل مقلقة على أن نزع السلاح المتعدد الاطراف مهدد بانقسام جديد ، وهذه المرة على محور الشمال والجنوب . وترى فنلندا أن نزع السلاح المتعدد الاطراف ليس مسألة بين الشمال والجنوب

فحسب ، وإنما هي مسألة عالمية . فيتعين إشراك جميع الدول والمناطق فيها ، مع الاحترام المتكافئ لمصالحها الامنية . إن تعزيز الامن الدولي عن طريق نزع السلاح هو مسعى تطالب جميع الدول بالانضمام اليه .

إن القوات المسلحة التقليدية تثير عدم الاستقرار وانعدام الامن إذا وزعت بأعداد مفرطة وبطريقة تنطوي على التهديد . وقد تم التسليم بذلك في اوروبا ، حيث الاتفاق وشيك على تخفيض القوات التقليدية وعلى مجموعة جديدة من تدابير بناء الثقة والامن . فالبنية الامنية الجديدة الآخذة في الظهور في اوروبا لا يمكن أن تنسجم مع المستويات العالية من القدرات العسكرية .

إن الخبرة المكتسبة في المحادثات الخاصة بالاسلحة التقليدية في اوروبا ، وإن كان ليس بالمستطاع نقلها بحذافيرها ، يمكن أن تكون مصدر إلهام للمناطق الاخرى .

وقد شهدت الامم المتحدة بداية التصدي للمسائل الخاصة بالاسلحة التقليدية ، وينبغي أن تركز هيئة نزع السلاح على مزايا النهج الإقليمي لنزع السلاح التقليدي .

ويعكف فريق من الخبراء الحكوميين ، من بينهم خبير فنلندي ، على دراسة موضوع ذي صلة بالاسلحة التقليدية وهو موضوع نقل الاسلحة على الصعيد الدولي . وستنظر الجمعية العامة في هذه الدراسة في العام القادم . ونرى ان هناك إمكانية واحدة بعد ذلك وهي أن تتناول هيئة نزع السلاح هذا الموضوع الهام باعتباره أحد بنود جدول أعمالها لعام ١٩٩٢ .

وترحب فنلندا بالدراسة المتعلقة بدور الامم المتحدة في ميدان التحقق . وتتضمن الدراسة عددا كبيرا من التوصيات الصائبة ويسرنا بصفة خاصة أن فكرة إقامة قاعدة بيانات للتحقق التي قدمتها فنلندا في عام ١٩٨٦ قد قبلت باعتبارها إحدى هذه التوصيات .

ونرحب أيضا بالدراسة الشاملة بشأن الاسلحة النووية ، ونرجو أن تسهل الاستنتاجات التي توصلت إليها هذه الدراسة بتوافق الآراء ، الجهود التي تبذل في المستقبل لتحقيق نزع السلاح النووي .

إن سرعة إبرام إتفاقية تحظر الاسلحة الكيميائية أولوية عاجلة . فالاسلحة الكيميائية أسلحة تدمير شامل وقد استخدمت مؤخرا بهذه الصفة ويمكن أن تستخدم بهذه الصفة مرة أخرى . وقد قطعت المفاوضات في جنيف شوطا طويلا ، ومما يثير خيبة أملنا أن دورة المفاوضات الاخيرة لم تحرز أي تقدم ولم تصل في الواقع الى أية نتيجة . وينبغي أن تتوافر الارادة السياسية لإبرام معاهدة في نهاية المطاف ، وسوف تواصل فنلندا تقديم إسهامها ، حتى يتسنى ، بعد إبرام المعاهدة ، التحقق من تنفيذها على النحو السليم . وما برح المشروع الفنلندي بشأن التحقق من نزع السلاح الكيميائي يوفر فرصة للتدريب على تقنيات التحقق لخبراء ينتمون الى أعضاء مؤتمر نزع السلاح الاعضاء في حركة عدم الإنحياز . ومن رأينا أن زيادة عدالة التوزيع الجغرافي في صفوف الخبراء في مجال التحقق سيعزز الإنضمام العالمي للاتفاقية . وقد حافظ المشروع الفنلندي بشأن التحقق من نزع السلاح الكيميائي منذ بدايته في عام ١٩٧٣ ، على

الصراحة بوصفها سمته الاساسية . وليس في المشروع أي جانب سري أو أي قيد آخر . إننا نرحب بالزوار . وفي الشهر الماضي سرّنا أن يتعرف على المشروع وكيل الامين العام السيد ياسوشي اكاشي وكذلك المشاركون في برنامج الامم المتحدة للزمالات في ميدان نزع السلاح لعام ١٩٩٠ .

إن عدم انتشار الاسلحة النووية يمثل هدفا أمنيا تتشاطره الاغلبية العظمى من الدول . وكانت الحاجة الى تعزيز معاهدة عدم الانتشار ، شيئا اتفقت عليه بوضوح جميع الاطراف المشاركة في المؤتمر الاستعراضي الرابع لمعاهدة عدم الانتشار . ومن المؤسف أن حال عدم الاتفاق على مسألة واحدة فقط ، دون التوصل الى توافق الآراء على إعلان ختامي . وتبين الصيغة التي تم التوصل اليها بتوافق الآراء في المؤتمر الاستعراضي عدة انجازات هامة . ومن رأينا انه ينبغي الاعتراف بهذه المنجزات في محافل دولية أخرى . كما تستطيع الدول الاطراف أن تعتمد هذه المنجزات كخطوط توجيهية لسياساتها الوطنية . أما بالنسبة لفنلندا فإن معاهدة عدم الانتشار تمثل شيئا مستقلا في حد ذاته . وينبغي ألا يرتبط تقييم أسلوب عملها أو تمديدها بالتوصل الى حل مُرْض لاية مسألة أيا كانت أهميتها .

إننا نعتبر الحظر الشامل للتجارب أمرا هاما . ولكن لماذا نجعل الاتفاق الاساسي بشأن نزع السلاح رهنا بتنفيذ هدف هام لنزع السلاح . إننا نريد كليهما . فأحدهما حققناه من قبل ويجب أن نسعى لتحقيق الآخر دون أن نجازف بالمعاهدة الموجودة حاليا . وعلى أية حال هل يمكن أن نتصور حقا حظرا للتجارب في عالم لا توجد فيه أي قيود قانونية ملزمة بشأن عدم الانتشار ؟ إن فنلندا تؤيد إبرام معاهدة لحظر التجارب النووية حظرا شاملا وعالميا يمكن التحقق منه . ونرحب بالقرار الاخير بإنشاء لجنة مخصصة في مؤتمر نزع السلاح لبدء العمل بشأن هذه المسألة . ونرى ان هذه اللجنة المخصصة هي المحفل السليم .

ويوفر المؤتمر الخاص بتعديل معاهدة الحظر الجزئي للتجارب فرصة لمناقشة المسائل المتصلة بحظر التجارب النووية . ونأمل أن تضيّق هذه المناقشة الخلافات القائمة في وجهات النظر في هذا الصدد . وستشارك فنلندا بوصفها دولة طرفا في معاهدة الحظر الجزئي للتجارب ، في مؤتمر التعديل بروح بناءة .

اننا نؤيد فرض حظر على التجارب لاسباب امنية واسباب بيئية على السواء . فمن شأن الحظر الشامل للتجارب أن يزيل الاخطار المقترنة بالتجارب الجوفية . وثمة دليل على أن التجارب الجوفية ليست مأمونة من الناحية البيئية . وما لم تتم عملية الاحتواء السليم ، يمكن أن تنتشر الانبعاثات والتسربات المشعة فيما وراء مواقع التجارب . ويشكل هذا تهديدا شديدا للبيئة الطبيعية الهشة في الاقطار القطبية الشمالية . ولهذا السبب أعربت بلدان الشمال الاوروبي مؤخرا عن قلقها العميق إزاء خطط الاتحاد السوفياتي بنقل جميع تجاربه النووية الى جزر نوفايا زملیا في منطقة القطب الشمالي .

أخيرا ، أود أن أتناول مسألة غير مضمونية ولكنها تتصل اتصالا وثيقا بعمل هذه اللجنة . وأشير بطبيعة الحال إلى ما أصبح معروفا بإسم ترشيد أعمالنا . وإذا أردنا في هذه اللجنة أن نوجه رسالة الي المجتمع الدولي بشأن الاهمية الحيوية لنزع السلاح في عالم اليوم فيجب أن تركز هذه الرسالة بدقة على حقائق اليوم وأن تتفق مع هذه الحقائق على نحو أكثر . وأود أن أشيد بكم سيدي الرئيس ، لبدء المشاورات المفتوحة العضوية في هذا الشأن .

ويؤيد وفدي بقوة دمج القرارات المتعلقة بنفس الموضوع ، مثل القرارات المتعلقة بالضمانات الامنية السلبية ونود أن يجري تناول بعض المسائل مرة كل سنتين أو مرة كل ثلاث سنوات . وقد يكون من المناسب أن تعالج القرارات المتصلة بالمناطق الخالية من الاسلحة النووية بهذه الطريقة الدورية نظرا لطبيعتها الطويلة الامد .

وفي نهاية اليوم ، يعتمد الجميع على ضبط النفس في تقديم مشاريع قرارات جديدة وعلى الاستعداد للتخلي عن القرارات الموجودة "الخاصة" اذا كان هذا مطلوبا لتكون رسالتنا أكثر دقة . فيجب ببساطة أن نتخلى عن عقلية الامتلاك . فبعد الاعتماد يعتبر كل قرار ملكا مشتركا لنا جميعا .

رفعت الجلسة الساعة ١٦/٤٠